إجماع بروكسل وبكين

في مطعم هندي يقع في منطقتي أُستقبلت استقبال الصديق الذي فُقد منذ زمن طويل. مجموعة من الخدم تجمهرت وراحت تشير بانفعال صوبي وسرعان ما اكتشفت في النهاية أنهم يشيرون إلى محفظتي التي اشتريتها أثناء زيارة لي للصين مؤخرا والتي كتبت عليها كلمة شنغهاي بالخط الصيني. قالوا لي: «لقد ذهبت للصين... الصينيون استطاعوا أن يرسلوا رجلا إلى الفضاء... أنهم يأخذون مكان أمريكا».

لم يكن دافع هؤلاء الشبيبة البنغاليين العاطفة الإقليمية؛ ففي كل مكان وعلى امتداد العالم النامي يقف الناس ويتأملون هذه القوة الصينية العملاقة. هذه الظاهرة الصينية ليست فقط نموذجا للتنمية بقدر ما هي مصدر إلهام؛ نموها الأقتصادي المذهل يتجاوز 8 ٪ سنويا مما يعني انتشال الملايين من الناس من حافة الفقر. والإثارة الأكبر التي تثيرها تلك الظاهرة هي احتمال صعود قوة عظمى جديدة تتحدى الهيمنة الأمريكية وكذلك نمط العيش الأمريكي.

بدأ الناس أصلا يتحدثون عن القرن الصيني وعن «إجماع بكين» وذلك لأن بروز الصين لا يمكن تلمسه في النموذج الغربي للتنمية. فالدافع الذي يقف وراء الصين في عملية التنمية ليس الرغبة بإسعاد مصرفي البنك الدولي وصندوق النقد الدولي إنما الرغبة الحقيقية في

تحقيق نمو اقتصادي نوعي مرتفع وعادل. فالنموذج الصيني يتعامل بحرص بالغ مع أفكار الخصصة ومناطق التجارة الحرة وبشكل أكبر من حرصه على تطبيقها. فسياسة الصين الخارجية هي الأخرى محكومة بالرغبة الجامحة للدفاع عن الحدود والمصالح الوطنية والالتزام المتزايد بالمؤسسات المتعددة الجنسيات مثل الأمم المتحدة. وقد ساهمت تلك السياسات مجتمعة في تمكين الصين من النمو اقتصاديا ومن دون خسارة استقلالها لصالح المؤسسات المالية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والشركات المتعددة الجنسيات العالمية أو الإدارة الأمريكية.

ويشعر العديد من الناس أمام حجم الصين المذهل والنمو الأقتصادي الذي تعيشه بأن بروزها سيأفل قوة أوروبا التغيرية. لكن سر الصين يكمن في أنها كلما تزايد نموها وفرضت نفسها أكثر على المسرح الدولي، كلما أصبحت تشبه أكثر فأكثر الاتحاد الأوروبي؛ فالتنمية الصينية هاجسها الرغبة في الهروب من مصابها التاريخي؛ ولذلك تضع القيادة السياسية الأستقرار والأمن فوق كل اعتبار آخر. فالدولة الصينية عندما تعتمد سياسة التدخل تحاول أن تزاوج بين الديناميكية الاقتصادية والتماسك الإجتماعي. ويؤمن الصينيون في سياستهم الخارجية بضرورة بناء مؤسسات عالمية مثل الأمم المتحدة وسيادة القانون الدولي. وكذلك تقود الصين في آسيا سياسة الأندماج الإقليمي مع البلدان المجاورة لها والتي قد تخلق يوما ما يمكن أن يسمى «الإتحاد الأوروبي الشرقي».

المذهـل أنه رغم هذا لا تـدرك إلا قلة من النـاس أن صعود الصين على المسرح العالمي قد يكون أحد الأسباب العديدة التي قد تؤدي بالفعل إلى قيام «قرن أوروبي جديد».

بروز سريع إنما سلمي

يقـع منتجع بـاو (Boao) البحري على الشاطـئ الشرقي لجزيرة هاينـان الصينيـة، وتلفـه شواطـئ رمليـة وأشجـار الكاكـو والينابيع الساخنة. هنا في هذا المكان، وفي الثالث من نوفمبر من عام 2003 قرر أن يعلـن نائب الرئيس السابق لمدرسة الحـزب الشيوعي المركزي أمام الملأ عن فكرته «بصعود الصين السلمي».

وبما أن تاريـخ الصين كان دائما مشوبا بالإذلال الذي أنزلته القوى الأجنبية والحروب الأهلية، فإن المسؤولين الحكوميين الصينيين تحدثوا لسنـوات عن «تجديد الأمة الصينية» وحشـد مواطنيها حولها. لكن في الوقـت الذي تجد فيه هذه العبارة آذانـا صاغية على الساحة الصينية فإنهـا تدخـل القشعريرة إلى قلـوب جيران الصين الذيـن لا يودون أن يتحولوا إلى ضحايا على قارعة الطريق أمام البلدوزر الصيني. ولذلك فإن نظرية الصعود السلمي مصممة خصيصا لدحض فكرة أن صعود الصـين سيشـكل تهديدا. هـذه النظرية كانـت حصيلة دراسـة وافية وعميقـة اضطلع بها طلاب دراسات الدكتوراة في مدينة شنغهاي وذلك بنـاء على طلب مجلس الدولـة. وقد استعرض الطلاب أربعين حالة من حالات التنمية واكتشفوا أن أكثر حالات الصعود نجاحا كانت تلك التي كان يرافقها حالة استقرار ووجود بيئة دولية سلمية.

الصعود السلمي أو البروز العاجل لكن بطريقة سلمية حسب التعبير الصيني يلخص هدف الصين المعلن: حسن الجوار وتحمل المسؤولية العالمية. وتشدد الصين على أن صعودها بدلا من أنه سيجلب الأذى إلى دول أخرى، يجلب لها منافع كبيرة. ويرغب المنظرون الصينيون دوما بالتشديد على أنه بينما كانت قوة الأقتصاد الياباني والنمور الآسيوية الأخرى مؤسسة على تصدير عدواني وأحيانا افتراسي، فإن النمو الأقتصادي الصيني لا يمكن عزوه إلى الأسواق الخارجية فقط بل إلى الأستهلاك المحلي الهائل والاستثمار الأجنبي. وبينما تفتح الصين أبوابها للاستيراد الذي ارتفع بأكثر من نسبة 40 ٪ في العام الماضي، فإن النمو الأقتصادي الصيني لم يكن فقط بمثابة حقنة منشطة للاقتصاد في المنطقة إنما للعالم بأسره.

بالتأكيد لقد فعل الصينيون أكثر مما يستطيعون من أجل التعبير عن رغبتهم بالسلام. وقد حلوا في السنوات الأخيرة تقريبا كل مشكلاتهم الحدودية مع جيرانهم، ووقعوا معاهدة عدم اعتداء مع تجمع دول شرق جنوب آسيا مما يعني أن نزاعات مثل مشكلة البحر الصيني الجنوبي ستوضع على الرف إلى ما لا نهاية وذلك من أجل التنمية الاقتصادية المشتركة. وقد تعهدت القيادة الصينية من خلال طرق عدة تشمل اتفاقيات التجارة الحرة أن تنشط الأستيراد من دول جنوب شرق آسيا وتعزز المساعدات. كما أجرى الصينيون مناورات عسكرية مشتركة مع روسيا وقرغستان والهند وباكستان وذلك لبناء الثقة مع جيرانهم.

وتحـاول الصين بـكل وسعهـا لتجنب المواجهـة مع الولايـات المتحدة. ومنـذ المشاجرة القصيرة الأمد في بدايات ولاية بوش الأولى وذلك عندما اصطدمـت طائرة تجسـس أمريكية بمقاتلة صينيـة، انفرجت العلاقات. وبعـد حادثة الحادي عشر من سبتمبر أعطـت الصين واشنطن معلومات مخابراتيـة قيمـة، واستخدمتهـا مثـل روسيـا كذريعة لصـب اللعنة على الحـركات الأنفصالية داخل حدودها. وقد لعب الصينيون دورا ناشطا في كوريـا الشمالية من خلال لجنة «المفاوضات السـت» والتي تضم الولايات المتحـدة واليابـان وكوريا الجنوبيـة والجمهورية الشعبيـة الكورية والأمم المتحدة. وحتى في العراق ساند الصينيون قرار مجلس الأمن الدولي الأول واحتفظـوا بدور ثانوي على عكس موقفهم أثنـاء الأزمة الكوسوفية عندما كان الناطق الصيني يكيل الإدانة لحلف شمال الأطلسي على مدار الساعة لعملـه غـير القانوني. كمـا استخدم الصينيـون احتياطهم مـن العملات الأجنبيـة والبالـغ 400 بليـون دولار لشـراء الدولار والسنـدات الحكومية خالقين بذلك اعتمادا اقتصاديا متبادلا بين الصين والولايات المتحدة.

وبالرغـم مـن وجود ارتـدادات حول عبـارة «الصعـود السلمي» في الجمهوريـة الشعبيـة واستبدالها بهدوء بعبارة «التنميـة السلمية» من قبل الرئيس الصينـي هيو جيناتو ورئيس وزرائه ون جيابوا، إلا أن هذا التغيير يعود بنسبـة أكبر إلى السياسات الداخلية للحزب الصيني منه إلى النظـرة الإستراتيجية للصين. إن مصطلحـات الأندماج الإقليمي والتعدديـة وتجنـب النزاعـات تحـدد كلهـا توجهـا جديـدا للسياسـة الخارجيـة الصينيـة. والأكثر من هـذا أن تلـك الإستراتيجية على ما

يبدو تسير على ما يـرام وتعمل عملها. وقد أظهر الكاتب روبرت دبلويو رادتـك، في مقـال كتبـه في كريستيان مونيتـور سايـنس (Christian Monitor Science) كيـف استطاعت طريقة البيع الناعمة الصينية أن تجذب حلفاء أمريكا في المنطقة. لقد عرض الرئيس الصيني جيناتو مفهوم «الصعود السلمي للصين» أثناء جولة له شملت دول جنوب شرق آسيا في أكتوبر، إثْـرَ زيارة بوش للمنطقة من الشهر نفسه. كان الفارق في اللهجـة بـين الزعيمين صارخا: عبارة الرئيـس الصيني: «نحن هنا للمساعـدة»، بينما عبـارة الرئيس الأمريكـي: «إما معنـا أو ضدنا» في الحـرب على الإرهاب. ليس من الصعب إذن تخيل أي منهما كان يعبر عن إستراتيجية دبلوماسية أكثر فاعلية.

الصين الشبكة

كان التغيـير الثاني الكبير هو دعـم الصين للتعددية. فالصين حتى وقـت قريب كانت ترى كل المؤسسات المتعددة الأطراف ليست إلا وسيلة للإمبرياليـة الغربية. هذا ليس مفاجئـا إذا ما أخذ في الأعتبار تجارب الصـين مع الغرب؛ فالصين لم تمنح فقط مقعـدا في الأمم المتحدة إلا في عـام 1971م بـل كانت هدفـا لعقوبات الأمم المتحـدة أثناء الحرب الكورية في عقد الخمسينيات.

كان الحافـز للتغيير بالنسبـة للصين مضاعفا: الحافـز الأول كان اقتصاديـا بحتـا، لأن الصين اقتنعت وبالتدرج أنهـا أصبحت المستفيد الأكبر من العولمة بعـد الولايات المتحدة. وهذا حث دنغ زياوبينغ للدفاع

عـن سياسة «الاعـتراف بالنظام الـدولي الراهن وذلـك لضمان بيئة طيبة للتنمية الاقتصادية المحلية». الحافز الثاني كان الصعود الحاسم لأمريكا بعد انقضاء الحرب الباردة.

إن الخطـر الأكـبر مـن منظـور الصـين هـذه الأيـام لا يأتـي من تدخـل المنظمـات الدولية في الصين إنما من تقويض الولايات المتحدة للمنظمات الدولية في الحقل الأمني. وقد رأى وزير الخارجية الصيني، لي زاهوزينـغ أن «البلدان سـواء كانت كبيرة أو صغيرة، ضعيفة أو قوية جميعهـا متساوية أمام القانون الـدولي وأمام والقوانـين العرفية التي تضبـط العلاقـات الدولية. فالمؤسسـات الدولية الموجـودة حاليا وعلى رأسهـا الأمم المتحـدة هـي أفضـل مرجعية لـكل الـدول للمشاركة في الشـؤون الدولية على قدم المسـاواة وأفضل ضمانة مؤسساتية لعلاقات دولية ديمقراطية مرجعها القانون. ولذلك فإن كل الأسباب تدعونا إلى تعزيزها ولا يوجد عذر لإضعافها».

هـذا يشرح لمـاذا الصين تجد نفسهـا شأنها شأن الاتحـاد في مجاهدة ضارية حول كيفية إصلاح تلك المؤسسات الدولية لجعلها قادرة على مواجهة التحديـات الجديدة. وأثناء زيـارة لي مؤخرا للصين أُبلغـت أن الجمهورية الشعبية يمكن أن تعيد النظر في معارضتها لمبدأ التدخل في الشؤون الداخلية لدولة أخرى وتقبل بالتدخل الإنساني في حالات ضيقة ومحددة.

إن التحـول الأكثر تميـزا في السياسـة الصينيـة كان قبول الصين بالاندمـاج الإقليمي ومناصرته. لقد درس العلمـاء الصينيون النموذج

الأوروبي لمعرفة كيفية إعادة صياغة علاقاتهم مع جيرانهم. فبعد خمس سنوات على سقوط الاتحاد السوفياتي اجتمعت الصين وجيرانها إلى الغرب- روسيا وكازاخستان وغيرغستان وطاجكستان- معا للتفاوض من أجل حل مشاكل الحدود فيما بينها وذلك ضمن تحالف يعرف باسم «شنغهاي الخمسة». وقد توصل هؤلاء عبر التفاوض إلى معاهدات لجعل المناطق الحدودية بينهم والبالغة 4300 ميلا خالية من السلاح ووسعوا بالتدرج التعاون فيما بينهم ليشمل الأمن والتجارة. وفي عام 2001م عندما انضمت اوزبكستان إلى مجموعة «شنغهاي الخمسة» تحولت المجموعة إلى ما يعرف باسم «منظمة شنغهاي للتعاون». وقد خلقت هذه المنظمة مباشرة «هرمية إقليمية لمكافحة الإرهاب» في أوزبكستان ونظمت أسس التعاون في ميادين الحدود والاقتصاد وقضايا تتعلق بتنفيذ القانون بالإضافة إلى مناورتين عسكريتين مجتمعتين معا. ويتحدث المحللون الإقليميون عن بروز ما يسمى «روح شنغهاي» المتمثلة بمبادئ الثقة والمنافع المتبادلة والمساواة وإحلال الأستقرار في المنطقة.

باتجاه الجنوب والشرق ثمة ثورة مشابهة تترسخ أيضا. كان تعامل الصين على امتداد فترة الحرب الباردة مع دول جنوب شرق آسيا على أسس ثنائية، ولكن خلال الخمسة عشر عاما الماضية فإن شغفها بالاندماج الإقليمي أصبح مشابها للشغف الأوروبي. ويتحدث القادة الصينيون عن تشكيل «الأسرة الآسيوية» على غرار الاتحاد الأوروبي وكذلك العملة الآسيوية المبنية على الين الصيني لكي لا يُستمر بالاعتماد على الدولار الأمريكي.

بالطبع ستستمر علاقات الصين المتصدعة مع اليابان في تعطيل الأمور؛ فلا تزال ذكريات الحرب العالمية الثانية غائرة في نفوس الصينيين وكلا الطرفين أججا نيران الكراهية. ولذلك فإن زيارة رئيس الوزراء الياباني السنوية للاحتفال بذكرى الجنود اليابانيين المتهمين بجرائم حرب في الصين تضمن تأجج الكراهية السنوية بينما لا تدع وسائل الإعلام الصينية الموجهة حكوميا في الوقت ذاته الفرصة تفوتها لتشجيع الشعور بالعداء لليابانيين. لكن يعتقد بعض الخبراء، بالرغم من ذلك، أن استمرار الزخم في التعاون الأقتصادي الإقليمي واستعادة الأقتصاد الياباني عافيته ومصلحة البلدين المشتركة في حل مشكلة شمال كوريا النووية، قد يحمل البلدين على التقارب والتكاتف.

التحدي الذي تواجهه أوروبا الصينية

إن أوروبا الصينية التي أصفها ليست إلا عالما من بين عدة عوالم محتملة. ويتوقف ظهور الصين هذه على تغيرين كبيرين في التفكير الصيني: تطوير معيار أخلاقي جديد للمسؤولية العالمية. لقد لعبت الصين في السنة الماضية دورا محوريا في شمال كوريا وأظهرت نفسها أنها أكثر استعدادا للمشاركة في المناقشات عن الحكم العالمي وشاركت بعدد محدود من الجنود في عمليات حفظ السلام الدولية التابعة للامم المتحدة. ولكن لكي يتيسر للصين أن تكون شريكة لأوروبا في المجال السياسي وكذلك الأقتصادي، لا بد لها من أن تشترك مشاركة ايجابية وذات وزن في إعادة الأستقرار إلى الدول الفاشلة وحماية الناس من المجازر الإجتماعية ومعالجة التغير الحراري العالمي ومنع

انتشار الأسلحة النووية. كما يتوجب على الصين أن تغير مفهومها فيما يتعلق بمفهوم السيادة ومن ثم بدلا من أن ترى جمع السيادات تهديدا، عليها أن تسير أبعد بهذا الطريق أبعد إذا ما كان لمحاولاتها في تعزيز الأندماج الإقليمي أن تنطلق وتحقق النجاح.

هناك الكثير من الأمور التي قد تقف عائقا في الطريق؛ انبعاث الشعور القومي وكذلك سياسة «الصين الواحدة» التي تهدف إلى منع تايوان من إعلان استقلالها مهما كان الثمن. هذه الأمور كلها تثير مخاوف المراقبين الأوروبيين. كذلك فإن شهية الصين الجامحة للطاقة هي الأخرى تضع الصين في مواجهة اولويات الاتحاد الأوروبي. وقد تحمل حاجة الصين لحماية مصالحها النفطية في السودان وإيران لتكون على نقيض الاتحاد في محاولاته لوقف المواجهات في السودان والحد من انتشار الأسلحة النووية في إيران. والسؤال الأكبر الذي لا يزال يخيم على الصين هو في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان. ثمة محاولات متنامية لخلق نظام نخبوي أكبر داخل الحزب الشيوعي الحاكم والسماح لرجال أعمال ناجحين بدخوله. وثمة حديث يدور حول ثورة كبرى قادمة تكون ثورة الديمقراطية التي تُستقدم فيها الأنتخابات على مستوى المدن والدولة. ولكن هذا لن يكون ممكنا حصوله على المدى القصير.

ما ستكون عليه الصين مستقبلا يعتمد في جزء منه على كيفية التعامل معها؛ إذا ما عوملت على أنها تهديد، كما يريد ذلك العديد

مـن المحافظين الجدد الأن، فـإن النبوءة تكون قـد تحققت. وقد تدفع أية محاولة لاحتواء الصين وعرقلة تنميتها إلى إيقاظ الشعور بالقومية وتشعـل حربا حول تايوان. وبالمقـدار ذاته، فإن الصـين إذا ما عاملها العالم الصناعـي كشريك وربطها بالمؤسسات الدولية فإنه من المحتمل أن تصبـح الجمهورية الشعبية بحكم منطقها أسـيرة المبادئ الدولية. ومن المرجـح حتما أن تؤدي تلـك السياسات إلى إطـلاق ديناميكياتها ومن ثـم حمل الصين علـى إعادة تعريـف مصالحها الوطنيـة وأمنها وحتى هويتها بنفس الطريقة التي تغيرت فيها بريطانيا وفرنسا وألمانيا من خلال معايشتهم لتجربة الأرتباط بالمبادئ الدولية.

والصـين مـع ظهورها كقـوة عظمى فـإن إيمانها بالمبـادئ الدولية والتعدديـة لن يعيد صياغة منطقتها فقط بل سيكون له تأثير كبير على الدول العظمـى الأخرى. ويعتقد الرئيس الأمريكـي الأسبق بيل كلنتون اعتقـادا جازما بأن تزايد قوة الصين سيجبر بـلاده على إعادة النظر في التزاماتهـا في المبادئ الدولية. ويقول كلنتون معبرا عن ذلك: «تقف الولايات على على منعطف حاسم في التاريخ الإنساني بقوتها السياسية والاقتصاديـة وسيطرتهـا العسكرية. ولكن في غضـون ثلاثين سنة فإن الأقتصاد الصيني سيكون كبـيرا بمقدار اقتصادنا أو اكبر... وعندها في عـالم معتمد على بعضه بإمكاننا أن نقود وليـس أن نسيطر». ويأمل الرئيـس كلنتون بأن تضطر أمريكا عندما تواجه بالصعود الصيني إلى معانقة عالم يحكمه القانون الدولي بدلا من حكم القوة العسكرية.

إذا مـا سار الأمر علـى ما يرام، فإن الصين قـد تصبح واحدة من أهـم عناصر القـوة التغيريـة، وذلك بتطبيـق الوصفـة الأوروبية على منطقتهـا ومساعدتهـا في بناء بيئة عالمية تتجسـد فيها المبادئ الدولية والاندمـاج الإقليمـي. المفارقة بأن تركة الصين الدائمـة قد تكون قرنًا أوروبيًا جديدًا.

obeikandl.com